بعض الإصلاحات الداخلية في عهد الإمبراطور البيزنطي أنستاسيوس الأول

(٤٩١ ـ ٥١٨ م)

إعداد

إيهاب صديق حميده العربى

طالب دكتوراه ـ قسم التاريخ – كلية البنات – جامعة عين شمس

إشراف

أ.د/ أحمد إبراهيم الشعراوي

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية

بكلية البنات جامعة عين شمس

د/ ناهد عمر صالح

مدرس تاريخ العصور الوسطى

بكلية البنات جامعة عين شمس

ملخص البحث

لاقت الحضارة البيزنطية اهتمام الإمبراطور أنستاسيوس الأول (٤٩١ – ٥١٨ م)، وشملت إسهاماته كافة جوانب المجتمع تقريباً، إيماناً منه بدوره كإمبراطور في تقدم ورقي المجتمع.

ولكي يُحقق أنستاسيوس إنجازاته، كان لزاماً عليه أن يُصدر مجموعة من القوانين والمراسيم، لها صفة الإلزام في التطبيق والتنفيذ، بالإضافة إلى حُسن اختيار المُؤهلين من مُساعديه، الذين تمت على أيديهم كثيراً من التشريعات في شتى مجالات المجتمع.

وليس هناك شك في أن إسهامات أنستاسيوس الأول الحضارية، كانت مثار إعجاب المُؤرخين والباحثين على حدٍ سواء، ويكفي دوره في إصلاح النظام المالي، فقد تولى حُكم الإمبراطورية، وكانت الخزانة على وشك الإفلاس، وتركها وهي تمتلئ بالآلاف من أرطال الذهب، التي لا يُمكن عدّها أو حصرها، وهذا دليل على رغبة الإمبراطور في الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الإمبراطور أنستاسيوس الأول، العصر البيزنطي، إسهامات أنستاسيوس الحضارية، مساعدو أنستاسيوس.

ABSTRACT

Emperor Anastasius I (491-518 AD) was highly concerned with prosperity of the Byzantine civilization, whose contributions covered almost all aspects of society. This reflects his believing in his role as an emperor in the progress of society. In order to attain his achievements, Anastasius was required to issue a set of laws and decrees, binding in their application and implementation, as well as his wise selection of qualified assistants, who issued a lot of legislatures in all areas of society.

There is no doubt that the contributions of Anastasius I in civilization, impressed historians and researchers alike. It's sufficient to mention his role in the financial system reform. When he began his rule of the empire, the Treasury was on the verge of bankruptcy, but he left it filled with uncountable thousands of pounds of gold. This is evidence of the desire of the emperor in reform.

Key Words: Emperor Anastasius I,Byzantine civilization, contributions, assistants.

لعبت الحضارة البيزنطية دوراً كبيراً فى تشكيل الحضارة الإنسانية، وانقسمت كغيرها من الحضارات إلى قسمين، مادى يتمثل فى التشييد مثل بناء المدن والكنائس ومد الطرق والجسور، ومعنوي يتمثل فى التشريعات، وتعد الأخيرة من أهم إنجازات أنستاسيوس الحضارية، ليس لأنها تهدف فقط إلى ضبط أمور المجتمع، بل لأنها تعد مُؤشراً رئيسياً على مدى اهتمام الإمبراطور بأمور رعاياه، وعند هذه النقطة تظهر أهمية الإمبراطور كمُشرّع ومُصلح اجتماعى.

وتشريعات أنستاسيوس لا تعدو أن تكون مجموعة من القوانين أو المراسيم، لها صفة الإلزام فى التطبيق والتنفيذ، صدرت فى ظل ظروف ومُلابسات مُحددة، فهى إما قرارات Decreta يتخذها الإمبراطور بعد عرض المشكلات عليه، وإما ردوده Responsa على التساؤلات التى يبعث بها موظفوه، وإما توجيهاته Mandata إلى الموظفين التابعين له[١].

وتظهر تشريعات أنستاسيوس فى شكلين، الأولى تشمل الجانب الإدارى، وغالباً تتضمن مزايا وامتيازات لبعض الهيئات المُعاونة له فى الحُكم، والثانية تشمل باقى جوانب المجتمع الدينية والاجتماعية والقضائية والعسكرية والمالية، وذكر كابيزى Capizzi "أن الشُح النسبى للدراسات التاريخية والقانونية والنقدية، يقف عائقاً أمام أى باحث أو دارس لتلك التشريعات، لمعرفة الأسس الاقتصادية والبنية الإدارية لإمبراطورية أنستاسيوس، كما على العكس من ذلك بالنسبة إلى عهد چستنيان[٢].

ولاشك فى أن رغبة الإمبراطور النابعة عن قناعة تامة بأهمية تحقيق إنجاز أو إصلاح على المستوى الشخصى، لم تكن سبباً رئيسياً لإصدار تشريعاته، بل كانت حاجة المجتمع الشديدة إلى مثل هذه الإصلاحات، هى الدافع الأكبر وراء إصدار تلك التشريعات.

ولكى ينجز أنستاسيوس تشريعاته، كان عليه أن يُحيط نفسه بمجموعة من المستشارين الذين يستمد منهم قراراته ويُصدر أحكامه بناءً على آرائهم، يأتى

---

[١]Capizzi (C.), L'imperatore Anastasio I, (Rome, 1969), p. 137.

[٢]Ibid.

علىرأسهم مارينوس الأبامى Marinus of Apamea الذى شغل منصب الوالى البرايتورى (٥١٢ – ٥١٤ م)، والذى كان مسئولاً عن التشريعات الإدارية والمالية، وكانت نصائحه محل اعتبار وتقدير من جانب أنستاسيوس[١]، أما ليونتيوس Leontius الذى شغل منصب الوالى البرايتورى عام ٥١٠ م، وزوتكوس Zoticus الذى شغل نفس المنصب (٥١١ – ٥١٢ م)، فقد أشرفا على باقى التشريعات لاسيما القضائية، بحكم اشتغالهما بالقانون والمحاماة[٢]، ويُمكن القول أن أنستاسيوس حقق إنجازاته لا بفضل كفاءته الإدارية الفذة فحسب، بل لأنه أتقن اختيار المؤهلين من مُعاونيه، الذين تمت على أيديهم كثيراً من التشريعات فى شتى مجالات المجتمع على النحو الآتى :

أولاً : الجانب الإدارى :

كانت منظومة الإدارة تُعانى العديد من المشاكل، التى تعوقها عن أداء عملها، وكان على أنستاسيوس مواجهتها والعمل على حلها، حتى يتمكن دولاب العمل من تأدية مهامه، وأبرز مثال على ذلك تحايل بعض موظفى مجالس المدن Curials على قانون "التقادم" The thirty or forty prescription واستغلاله بما يُخالف مصلحة الدولة، حيث ادّعوا أن الوظائف تسقط عن أصحابها بعد مرور أربعين سنة من شغلها، الأمر الذى عارضه الإمبراطور بموجب قانونه الصادر عام ٤٩١ م، وألزمهم بالعودة إلى نفس وظائفهم السابقة، لأن قانون التقادم يُطبق على المِلكيّات، ولا يُطبق على الوظائف أو المناصب الحكومية[٣].

وهناك قانون آخر لأنستاسيوس صدر عام ٤٩٢ م، حذّر فيه رئيس إدارة السجلات Bureau of Memorials من مغبة تعيين أى موظف دون إذن كتابى منه، ومن يُخالف ذلك يُعاقب بمُصادرة مُمتلكاته[٤]، والقانون يعكس رغبة الإمبراطور فى مُحاربة الفساد الذى استشرى

---

[١] Nicks (F.K.), The Regin of Anastasius I, 491-518, (Oxford, 1998), p. 210.

حسن عبد الوهاب حسين، معالم التاريخ البيزنطى السياسى والحضارى، الأسكندرية، ٢٠٠١، ص ٨٨.

[٢] Capizzi, Op, Cit., p. 141.

[٣] Codex Justinianus, Eng Trans by Blume (F.H), (University of Wyoming, 2005), Without Pages Number, on the Internet: http://www.uwyo.edu/lawlib/blume-justinian, VII.39.5.

إذا امتلك شخص ما عقار أو أرض لمدة أربعين عاماً مُتصلة دون أية مُنازعات قضائية، تُصبح الأرض أو العقار ملكية خاصة به، ولما كان بعض موظفى مجالس المدن يُعانون من أعباء والتزامات مادية لصالح الدولة، نتيجة شغلهم تلك الوظائف، وكانت تلك الأعباء فوق طاقتهم، فقد طالبوا بإسقاط تلك الوظائف عنهم بموجب قانون التقادم.

(Codex Justinianus, VII. 39.4).

[١] Codex Justinianus, I. 30.3.

فى تلك الإدارة، إذ يُمكن أن يتلاعب موظفو الإدارة فى الأسماء المُرشحة لتولى مناصب مُهمة، وما يُمثله ذلك من خطر على المصلحة العامة.

كان شراء الوظائف Purchase offices من أكبر آفات الإدارة، حيث جرت العادة أن يدفع الموظف فى إدارة السجلات مبلغاً من المال إلى رئيس إدارته، مُقابل موافقة الأخير على ترقيته إلى منصب "مُساعد رئيس" Chief assistant بقصد الاستفادة من مزايا تلك الوظيفة[١]، مما دفع أنستاسيوس إلى إدخال تعديل على نظام ترقية موظفيه بموجب قانونه الصادر فى ٤٩٦ م، وبمقتضاه يحصل الموظف على المبلغ الذى دفعه عند إحالته إلى التقاعد أو إلى ورثته أو دائنيه عند وفاته، وذلك من خلال المبلغ الذى سيدفعه شارى الوظيفة الجديد[٢]، ولاشك فى أن هذا التعديل ما هو إلا مُحاولة من جانب أنستاسيوس لرفع كفاءة موظفيه وجعلهم أمناء وشُرفاء[٣].

وتظهر كفاءة أنستاسيوس فى إدارة شئون الدولة من خلال تعامله مع "مشكلة نقص القمح" اللازم لاحتياجات السكان، ويُمكن القول أن الضرورة فرضت نفسها على الإمبراطور وأجبرته على شراء القمح فيما عُرف بسياسة "الشراء الإجبارى" Forced Purchase بموجب قانونه غير المُؤرخ، الذى حدد فيه شروط وقواعد الشراء على النحو الآتى، أولاً : لا يجوز إجبار مُلاك الأراضى على البيع الإجبارى إلا فى حالات الضرورة فقط وبموجب أمر إمبراطورى، ثانياً : إذا تجرأ أى مسئول وفرض البيع الإجبارى دون أمر إمبراطورى وبما يُخالف القانون، يُعاقب بغرامة قدرها خمسون رطلاً من الذهب ويفقد منصبه ويخضع للعقاب الشديد، ثالثاً : يقصر البيع الإجبارى على ما هو فائض أو زائد عن حاجة ملاك الأراضى، لأنه

كانت إدارة السجلات منوطة بإعداد كشوف تتضمن أسماء المرشحين لوظائف مجالس المدن والتريبون وقادة الجند، رئيس تلك الإدارة وهمزة الاتصال بينهما وبين الإمبراطور. Quaestorوكان الكوايستور

(Codex Justinianus, I. 30.1).

[٢]Codex Justinianus, XII. 19.7.

شراء الوظائف أو بيع المناصب، نظام قانونى اتبعته بيزنطة فى بعض الوظائف، وكان منصب حاكم المقاطعة أكثر المناصب طلباً وأعلاها سعراً فى القرنين الخامس والسادس الميلاديين، واختلف الهدف من Governorship شراء الوظيفة، فأما الكسب المادى أو المكانة الاجتماعية أو النفوذ السياسى أو التخلص من واجب الخدمات المدنية.

Jones (A.H.M.), A History of the later Roman Empire, Vol. 1, (Oxford, 1964), pp. 395 – 396.

انظر أيضاً، رنسيمان (ستيفين)، الحضارة البيزنطية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، القاهرة، ١٩٦١، ص ٩٥.

[٣]Codex Justinianus, XII. 19.11.

[٤]Procopius of Gaza, Panegyricus in Imperatorem Anastasium, in PG, Vol. 87, (Belgium, 1967), Col. 2811; Theodore Lector, Ecclesiastical Historiae, ed. J.P. Migne, in PG, Vol. 86, (Belgium, 1966), Col. 210; Theophanes, Chronicle, Eng Trans by Mang (H.), Scott (P.), (Oxford, 1977), p. 221; See also, DHGE, Tome 2, p. 1450; Lebeau (C), Histoire du-Bas Empire, Tome 7, (Paris, 1927), p. 248.

من غير العدل أن يُحرم إنسان من أشياء يحتاجها وتُباع للآخرين، ومن يُخالف ذلك يتعرض لغرامة قدرها مائة رطل من الذهب بالإضافة إلى حرمانه من منصبه، رابعاً : السعر الإجبارى الذى تدفعه الحكومة لمُلاك الأراضى مُقابل شراء ما يفيض عن حاجاتهم، يكون بنفس السعر الذى تبيعه الحكومة لأصحاب الحاجة أو الفقراء، لأنه من غير العدل أن يُجبر أى مالك على بيع محصوله بسعرٍ ما، ثم يُباع بعد ذلك بسعر السوق السائد، خامساً : إذا فرض البيع الإجبارى بواسطة أمر إمبراطورى، وتجرأ أى مسئول وطلب بما يزيد عن الكمية المُقررة، يدفع غرامه قدرها خمسون رطلاً من الذهب ويفقد وظيفته، سادساً : إذا كان مُلاك الأراضى يدينون بضرائب للدولة، يدفع ثمن البيع ذهباً قبل أن يطلب منهم المحصول، ولا يُسمح لأحد بأن يدفع لهم ذهباً مغشوشاً، أو يُسدد المبلغ على أقساط، أو يستخدم أى وسيلة تلحق الضرر والخسارة بملاك الأراضى، ومن يفعل ذلك يُغرّم بمقدار أربعة أضعاف الغش فى العملات وكذلك بالنسبة إلى المبلغ المُقسّط، أما إذا كان مُلاك الأراضى مدينين بضرائب للدولة وعجزوا عن دفعها، فلا يدفع لهم ذهباً ويحتفظ به فى الخزانة العامة، بشرط أن يكون قيمة البيع الإجبارى لمحصولهم مُساوياً لمبلغ الضريبة، سابعاً : يُستثنى إقليم تراقيا من سياسة البيع الإجبارى فى حالة تعرضه لهجمات الجرمان، التى أدت إلى فرار ملاك الأراضى وتناقص المحصول، أما فى أوقات السلم فتُطبق على الإقليم نفس السياسة التى تُطبق على كافة أقاليم الإمبراطورية، ثامناً : تستمر سياسة البيع الإجبارى فى الإسكندرية بالرغم مما شهدته من أحداث، إذ أنها تُوفر الجزء الأعظم من تموين الجنود، تاسعاً : يتأكد حكام الأقاليم من إعلان السعر الجبرى للمحصول فى الأوقات والأماكن المُحددة له، عاشراً : يُغرم حُكام الأقاليم وحُماة المدن بغرامة قدرها خمسون رطلاً من الذهب، إذا انتهكوا القانون، أو قصروا فى إبلاغ الإمبراطور بمن يخرقونه[١].

والقانون بصورته السالفة له عيوبه ومزاياه فى نفس الوقت، وتتمثل عيوبه فى أمرين، الأول : وجود قيود على إرادة المنتجين فى بيع محصولهم لمن يشاءون وبالسعر الذى يُحددونه، مما ألحق ضرراً بأرزاقهم[٢]، الثانى : ارتزاق "مُسجلى الحسابات" Record Keepers فى الجيش من الفرق بين السعر الإجبارى والسعر الذى يبيعونه للجنود، فيما عُرف اقتصادياً باسم

---

[١] Codex Justinianus, X. 27.2.

، موظف حكومى يتولى شراء القمح من المزارعين، وكان يُحاسب إذا قصّر فى أداء Purveyorالممون أو المتعهد عمله مثل إهداره القمح أثناء نقله، وألزمه القانون بتعويض الفاقد على نفقته الخاصة على أساس سعر السوق السائد، وليس السعر الرسمى أو الحكومى.

Codex Justinianus, X. 27.3.

[٢] رستوفتزف (ميخائيل)، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى، ترجمة ومراجعة زكى على ومحمد سليم سالم، القاهرة، ١٩٥٧، الجزء الثانى، ص ١٤٣.

"السوق السوداء" Black Market[١]، وبالرغم من ذلك، فإن مزايا القانون تفوق عيوبه، وتتمثل فى المصلحة العامة التى تتحقق من خلال ثلاثة جوانب، الأول: تموين فرق الجيش، والثاني: إطعام فقراء بيزنطة الجائعين، وبذلك تكون الإمبراطورية فى مأمن من حدوث ثورة أو تمرد يقلب أحوالها رأساً على عقب، ويُدير عقارب الساعة إلى الوراء[٢]، والثالث: تنشيط التجارة الخارجية من خلال مُقايضة الفائض من استهلاك القمح بسلع مثل القنب والشمع والعسل والفراء وغير ذلك من السلع التى تمس احتياجات المواطنين[٣].

ولا تقتصر إسهامات أنستاسيوس الإدارية على ما سبق ذكره، إذ تتضمن مزايا وامتيازات لبعض موظفى الهيئات المُعاونة له فى الحُكم، تقديراً لدورهم واعترافاً بفضلهم، يأتى على رأسها "المجلس الإمبراطورى" Imperial Council، وتقضى المزايا الممنوحة لهم فى مُجملها على تقليل الرسوم القضائية، وكذلك رسوم الحصول على نسخ من أوراق الدعوى، وألا يتم استدعاؤهم إلى المحكمة، إلا بأمر كتابى كنوع من التكريم والتشريف لموظفيه السابقين[٤].

ولم يكن "مبعوثو الإمبراطور" Imperial Messengers بمنأى عن كرم وعطف الإمبراطور، فقد شملهم الأخير بالعديد من المزايا مثل إعفائهم من أتعاب المحاماة المستحقة عليهم فى الدعاوى المرفوعة ضدهم، وكذلك رسوم الدعاوى التى يرفعونها ضد خصومهم، واختيار ضامناً من بين أقرانهم يكفلهم فى مُعاملاتهم المالية مع غيرهم دون الحاجة إلى غرباء، ولم تقتصر المزايا عليهم إبان الخدمة، بل وبعد تقاعدهم عن العمل[٥].

---

[٣]Codex Justinianus, 12.37.19.

[٤]Priscian, Laudes sapientissimi imperatoris Anastassii, isaurici et parthici et Gotthici Victoris, Dictae A Prisciano Grammatico, in CSHB, Vol. 10, Part 1, (Bonnae, 1829), p. 523.

[١]رستوفتزف، نفس المرجع والجزء، ص ١٠٧، ص ٢٠٨. هايد (ف)، تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا، مراجعة عز الدين فودة، القاهرة، ١٩٨٥، الجزء الأول، ص ٢٥.

[٢]Codex Justinianus, XII. 21.8.

كانت اجتماعات المجلس الإمبراطورى تعقد فى القصر الإمبراطورى، يرأسها الإمبراطور فى أوقات مُعينة، وأحياناً فى أوقات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك، ويتكون أعضاؤه من الكوايستور ورئيس الدواوين وقادة الجيوش ورؤساء إدارات الدولة المختلفة، والهدف منه تقديم النصح والمشورة للإمبراطور وبالأحرى مناقشة أمور الدولة.

(Codex Justinianus, XII. 21.1 and 2).

[٣]Codex Justinianus, XII. 20.6.

كانت إدارة "مبعوثو الإمبراطور" تخضع مُباشرةً لرئيس الدواوين، وكان الالتحاق بها أو التقاعد منها يتم بموافقة الإمبراطور، وكانت وظيفتهم تتمثل فى تنفيذ أوامر الإمبراطور مثل توزيع رسائله على أصحابها، وتأمين الاحتفالات والمهرجانات الإمبراطورية، والإشراف على القوات المُرابطة على الحدود، ومُتابعة حركة شحن السفن داخل الموانى، وتطبيق القوانين ضد الهرطقة، وصيانة المبانى العامة، وتنفيذ أحكام الإعدام ضد مُرتكبيها.

(Codex Justinianus, XII. 20.1 and 2).

كما تمتع "مُحامو الخزانة العامة" Advocates Imperial Exchequer بالعديد من المزايا بعد تقاعدهم عن العمل، وتتمثل فى مُمارسة مهنة المحاماة بعد تقاعدهم وأفضلية أبنائهم عن غيرهم من الغرباء فى الانضمام إلى نقابة المحامين، ويكون التحاقهم مجاناً دون رسوم، شريطة إتمامهم دراسة القانون وفق الفترة الزمنية المُحددة، واحتفاظهم بمرتباتهم بعد تقاعدهم عن العمل، وتؤول إلى ورثتهم بعد وفاتهم، وإعفائهم من واجب الخدمات المدنية إذا كانت ضد رغبتهم[١].

ثانياً : الجانب المالى :

لم يغفل أنستاسيوس الجانب المالى أو الاقتصادى فى برنامج إصلاحاته، حيث بذل جهوداً فائقة تركت انطباعاً يستحق التقدير والإعجاب، وذكر كابيزى "أنه كلما تعمق المؤرخون بأبحاثهم ودراساتهم، كلما اكتشفوا المزيد من الحكمة النادرة لهذا الحاكم ومُمارساته الفائقة"[٢]، ودلل على ذلك برأى فازيليف "سياسة أنستاسيوس الداخلية التى لم تتم حتى الآن دراستها وتقييمها بما يكفى على الصعيد التاريخى، تحمل بصمة نشاط مكثف انصب على أهم مشاكل الحياة الاقتصادية والمالية للإمبراطورية"[٣]، والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : ما هى تلك المشاكل ؟ وكيف تغلب عليها الإمبراطور ؟، وما هى الآثار المترتبة على ذلك ؟

تولى أنستاسيوس عرش الإمبراطورية البيزنطية فى ظل ظروف مالية صعبة، فالخزانة تُعانى من الإفلاس الشديد، لا بسبب الخسائر التى تكبدتها بعد هزيمتها على يد الوندال عام ٤٦٨ م، لكن بسبب الأموال التى أهدرت فى العهد الإيسورى، وفرض ضرائب باهظة على سكان المدن والريف على حدٍ سواء، وإذا أضفنا إلى ذلك تدهور قيمة العملة وندرتها فى المعاملات التجارية، أدركنا فى نهاية الأمر حجم المشكلات التى واجهها الإمبراطور.

كان تسديد الضرائب هماً ثقيلاً يجثم على صدور الناس، كلما حل موعد دفع الضريبة، وهذا الهم ليس سببه قيمة هذه الضرائب، ولكن عددها الكبير، الذى ضج منه الناس وأثقل كاهلهم،

---

[١]Codex Justinianus, II. 7.21.

عظّم أنستاسيوس مهنة المحاماة، واعتبرها من المهن الضرورية فى المجتمع، وكان لكل إقليم محكمته، وكل محكمة تتبعها تتبع الدولة رسمياً، يبلغ عددها أربعين محامياً، يرقى رئيسها إلى منصب "محامى Guildهيئة من المحامين يُشكلون نقابة الخزانة العامة" الذى يشغل منصبه لمدة عامين، يُحال بعدها إلى التقاعد، ومن واجباته تسوية الإجراءات القانونية لكلٍ من استدان ورغب فى سداد ديونه إلى الخزانة العامة، أو تزوج دون عقدٍ رسمي، ورُزِق أو على وشك أن يُرزق بأطفال من زيجته، أو من امتلك عبيداً وأراد عتقهم.

(Codex Justinianus, II. 7.24).

[٢]Capizzi, Op, Cit., p. 137.

[٣]Vasiliev, (A.A), History of the Byzantine Empire, (Madison, 1984), p. 113.

ومن هذه الزاوية شرع أنستاسيوس فى إصلاح نظام الضرائب، والذى عُرف باسم "الإصلاح المالى".

ألغى أنستاسيوس ضريبة "المهن الحرفية" Occupation tax or Chrysargyrion بموجب قانونه الصادر فى مايو ٤٩٨ م[١]، وهذه الضريبة كما يبدو من اسمها يدفعها التجار وأصحاب الحرف والمتسولون والبغايا وجامعو القمامة وحائزو رؤوس الماشية، وبالأحرى كل من يُقدم خدمة ويتلقى أجرها نقداً[٢]، وكانت واجبة السداد كل أربع سنوات، بيد أنها كانت تُقسط على أربع سنوات، بمعدل الربع كل عام، وكان نصف عائدها يُخصص للصرف على الأشغال العامة فى المدن كالمبانى والجسور وأحواض بناء السفن وتنظيف المراحيض العمومية من القاذورات والنصف الآخر يُخصص لصالح الخزانة العامة[٣]، وكان دافعو الضرائب مسجلين فى سجلات رسمية بحيث يصعب معه الإفلات من تلك الضريبة، ويكفى أن حرفى مدينة الرها وحدهم كان عليهم دفع مائة وخمسين رطلاً ذهباً، وكان مصير الذين لا يدفعون السجن أو التعذيب[٤].

وبالرغم مما كانت تجبيه تلك الضريبة من أموال، فإن أنستاسيوس قد ألغاها بدافع من اعتبارات دينية وأخلاقية، إذ رأى أنه لا يتفق مع تعاليم الكنيسة أن تستفيد الدولة من نشاط البغايا[٥]، لذا قام بجمع سجلات الضريبة من كل الأقاليم وأحرقها وسط الهيبودروم[٦]، ودعم الإمبراطور إجراءه بغرامة قدرها مائة رطل من الذهب على كل من يُخالف أوامره سواء كان

---

[١] Codex Justininaus, XI. 11.1; Procopius of Gaza, Op, Cit., Col. 2811; Theodore Lector, Op, Cit., Col. 207; Malalas, Chronicle, Eng Trans by Jefferys (E.), (Melbourne, 1988), p. 223.

انظر أيضاً السيد الباز العرينى، الدولة البيزنطية ، ٣٢٣ – ١٠٨١ م، القاهرة ، ١٩٦١، ص ٥٣.

[٢] Evagrius, The Ecclesiastical History of Evagrius, Eng Trans by Whittby (M.), (Liverpool, 2000), p. 184; See also, DGHE, Tome 2, p. 1450; Capizzi, Op, Cit., p. 144.

أسد رستم، الروم فى سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب ، الجزء الأول ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٧. محمد فتحى الشاعر، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية فى القرن السادس الميلادى "عصر جوستنيان"، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ٥٥.

[١] Codex Justinianus, XI. 11.1; Evagrius, Op, Cit., p. 184; See also, Nicks, Op, Cit., p. 215.

انظر أيضاً بينز(نورمان)، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة حسين مُؤنس ومحمود يوسف زايد، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٦١ – ٦٢.

[٢] Joshua the Stylite, Chronicle, Eng Trans from Syriac by Wright (C.W.), (Cambridge, 1882), p. 22; See also, DHGE, Tome 2, p. 1450.

[٣] Evagrius, Op, Cit., p. 185; See also, Capizzi, Op, Cit., p. 144.

[٤] Procopius of Gaza, Op, Cit., Col. 2814; Evagrius, Op, Cit., p. 185; See also, Lebeau, Op, Cit., Tome 7, p. 248; Holmes (W.G.), The Age of Justinian and Theodora, Vol. 1, (London, 1912), p. 156.

انظر أيضاً محمد فتحى الشاعر، المرجع نفسه، ص ٥٥.

من كبار الموظفين أو المواطنين[١]، ولا شك فى أن إلغاء هذه الضريبة قد أزاح العبء عن كاهل الكثير من السواد الأعظم من الأهالى، وقد وصف أحد المؤرخين المعاصرين لأنستاسيوس بهجة أهل الرها يوم أن علموا بإلغاء هذه الضريبة البغيضة بقوله "عيدوا للأمر لمدة أسبوع كامل، وقرروا الاحتفال بالذكرى كل عام"[٢].

وكما اهتم أنستاسيوس بأحوال سكان المدن، فقد اهتم أيضاً بأحوال سكان الريف، حيث انتقص ربع "ضريبة الماشية" Animal Tax or Animarium Tributum فى مقاطعات آسيا الصغرى وبونطس[٣]، وتُعد الأخيرة من الضرائب الجائرة، لأنها اعتبرت الماشية قوى إنتاجية كالإنسان الحر، الذى يعمل ويدفع ما عليه من ضرائب للدولة، فتُثقل بذلك كاهل أصحاب الملكيات الصغيرة، وبالرغم من تأخر ذلك الإجراء، فإن الإمبراطور كان ينوى إلغاءها تماماً لو لم تسبقه المنية إلى ذلك[٤].

وقد وجه انتقاداً إلى أنستاسيوس مفاده بأن الأخير عمل على تحويل ضريبة الميرة العسكرية Annona tax من ضريبة عينية إلى ضريبة نقدية لتسوية العجز فى الخزانة العامة الناتج عن إلغاء ضريبة المهن الحرفية[٥]، والباحث يرى أن ذلك الطرح غير دقيق ويحتاج إلى توضيح.

كانت معسكرات الجنود تُعانى من سوء حالة الميرة العسكرية، بسبب عامل المسافة وبُعدها عن مراكز الإمدادات الرئيسية، مما دفع الإمبراطور إلى إصدار قانونه غير المُؤرخ، ألزم فيه مُلاك الأراضى بسداد ضريبة الميرة ذهباً لا قمحاً، باستثناء مصر وشمال أفريقيا، حتى يتسنى للجنود شراء تموينهم Annona من أهالى المناطق التى يعيشون بجوارها بسعر أقل من السعر الجبرى الذى تعرضه الخزانة العامة، ونوعية أفضل مما كانوا يحصلون عليه من قبل،

---

[٥]Codex Justinianus, XI. 11.; See also, Capizzi, Op, Cit., 145.

[٦]Joshua the Stylite, Op, Cit., p. 22; See also, Bury (J.B.), History of the later Roman Empire, Vol. 1, (London, 1958), p. 441; Jones, Op, Cit., Vol. 1, p. 237; Nicks, Op, Cit., p. 216.
انظر أيضاً محمد فتحى الشاعر، المرجع نفسه، ص ٥٦.

[١]John Lydus, De Mgistratibus, ed. Niebuhrii (B.G.), in CSHB, (Bonnae, 1846), p. 241; See also, Jones, Op, Cit., Vol. I, p. 237; Capizzi, Op, Cit., p. 150.

[٢]John Lydus, Op, Cit., p. 241; See also, Jones, Op, Cit., p. 237; Capizzi, Op, Cit., p. 150.

[٣]السيد الباز العرينى، المرجع نفسه، ص ٥٣.

تُعد ضريبة الميرة العسكرية من الضرائب المُباشرة، حيث يدفعها مُلاك الأراضى سنوياً إلى خزانة الدولة نظير ما تغله الأرض من محصول، وكانت قيمتها متغيرة حسب المساحة المزروعة، وتُظهر القوانين مدى حرص الأباطرة على عدم المغالاة فى تقدير قيمتها، كما تُظهر مدى حرصهم على جبايتها فى أوقاتها المعتادة وعدم استثناء أحد من جبايتها.
(Codex Justinianus, X. 16. 3 and 4).

ولضمان استمرار عمليات البيع والشراء، ألزم الإمبراطور جنوده بعدم المساومة مع الأهالى، كما ألزم الأخيرين بالبيع لجنوده، وبغرامة إذا نقضوا اتفاقهم مع الأهالى[١].

وهكذا حوّل أنستاسيوس ضريبة الميرة العسكرية من ضريبة عينية إلى أخرى نقدية بهدف إعاشة الجنود، وإذا أضفنا إلى ذلك الاعتبار اعتبارات أخرى ثانوية تتمثل فى التخلص من تكاليف نقل القمح الباهظة، وإهدار كميات كبيرة منه أثناء نقله من مناطق إنتاجه إلى أماكن تخزينه، والقضاء على "مرتزقة الجرايات العسكرية أو التموين"، أدركنا فى نهاية الأمر حجم المنافع التى عادت على الدولة من وراء ذلك الإجراء[٢].

وقد اتخذ أنستاسيوس عدة إجراءات لتقليص العجز فى الخزانة العامة الناتج عن إلغاء ضريبة المهن الحرفية وتخفيض ضريبة الماشية، وقد لجأ فى ذلك إلى طرق أخلاقية ومشروعة مثل تقليص المبالغ المخصصة لنفقات البلاط، وإلغاء المبالغ السنوية التى خصصها الإمبراطور زينو إلى بنى جلدته من الإيسوريين، والتى عرفت باسم "إيسوريكا" Isaurica ، وتبلغ حوالى خمسمائة رطل من الذهب[٣]، كما زاد من رسوم السفن المارة فى مضيقى البسفور والدردنيل، التى كان يحصلها أسطول الإمبراطورية فى أبيدوس Abydus وهيرون Hieron نظير حمايته تلك الممرات البحرية فائقة الأهمية[٤]، وأنشأ منصباً جديداً عُرف باسم "مسئول ضياع الإمبراطور" The Count of the Imperial Patrimony بقصد الإشراف على ضياع الإمبراطور وتخصيص عائدها لصالح الخزانة العامة، وهذا دليل على نية الإمبراطور الجديرة بالإعجاب " أن يضع فى خدمة الدولة أموال التاج"[٥].

---

[١] Codex Justinianus, XII. 37. 19; John Malalas, Op, Cit., p. 221; Evagrius, Op, Cit., p. 192.
انظر أيضاً زبيدة محمد عطا، الدولة البيزنطية من قنسطنطين حتى أنستاسيوس، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢١٩، عفاف سيد صبره، تاريخ الدولة البيزنطية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦٣.

[٢] Jones, Op, Cit., Vol. 1, p. 235; Capizzi, Op, Cit., p. 143.

[٣] Evagrius, Op, Cit., pp. 180 – 181; See also, Bury, Op, Cit., Vol. 1, p. 442; Capizzi, Op, Cit., pp. 141 – 142.

[٤] بروكوبيوس القيصرى، التاريخ السرى، ترجمة على زيتون، دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٦٤.
See also, Capizzi, Op, Cit., p. 142; Nicks, Op, Cit., pp. 229 – 230.

[٥] Codex Justinianus, I. 34. 1; See also, Stein (E.), Histoire du-bas Empire, Tome II, (Paris, 1949), Tome 2, p. 206; Capizzi, Op, Cit., p. 146.

فصل أنستاسيوس أملاكه الخاصة عن أملاك الدولة، وأوكل إدراتها إلى "مسئول الباتريمونى" بعد أن كانت من اختصاص "مسئول الدومين" The Count of Crown Domain، على أداء مهامه، ولمساعدة "مسئول الباتريمونى"، أمر الإمبراطور جميع العاملين فى ضياعه بالامتثال لأوامره، وحذر حكام الأقاليم من مغبة التعدى على ضياعه حتى لا يتناقص ريعها وتُؤثر سلباً على خزانة الدولة.

كان تكاسل وتسيب عمال الضرائب فى أقاليم الدولة، أحد أسباب نقص حصيلة الدولة من الضرائب، إذا كان بعض دافعى الضرائب يدفعون إكراميات عُرفت باسم "إندوميتكا" Endometica مقابل خدمات متعلقة بتحصيل الضرائب تتمثل فى تأجيل سداد أقساط الضرائب المستحقة عليهم، ومن هنا شرع أنستاسيوس فى إصلاح نظام تحصيل الضرائب بعد أن يأس من كفاءة موظفيه المحليين، لذا أرسل موظفين خصوصيين لذلك الأمر، تنحصر مهمتهم فى إلزام وإجبار دافعى الضرائب على سداد أقساط الضرائب المتأخرة عليهم، ومن هنا عرفوا باسم "المُلْزِمُون" أو "المُجْبِرُون" Compulsors or Vindices[١].

كان "المُلْزِم" أو "المُجْبِر" يُرسل بعد شهرين من انقضاء المدة المُحددة لسداد أقساط الضرائب، ويحصل على راتبه وفقاً للمبلغ المُحصل من الإقليم، ويتحمل حاكم الإقليم ومساعديه وعمال الضرائب راتبه، لأنهم كانوا السبب فى إرساله، وإذا تقرر إرسال "مُلْزِم" آخر، فراتبه يدفعه الأشخاص الذين كانوا السبب فى إرساله، أى حاكم الإقليم ومساعديه ومحصلو الضرائب المحليين و"المُلْزِم" الأول، وأنذر الإمبراطور هؤلاء بغرامة قدرها خمسون رطلاً من الذهب إذا خالفوا أوامره[٢].

اختلفت المصادر فى الحُكم على إصلاح أنستاسيوس سالف الذكر، فبينما اتهمه إيفاجريوس بتخريب المدن وتقييد أيادى سُلطات البلديات وتضاؤل حصيلة الضرائب، امتدحه برسكيان ورأى فيه دعماً حقيقياً للفلاحين والمزارعين وخلاصاً لهم من ظلم وتعسف محصلى الضرائب المحليين[٣].

والباحث لا يتفق مع ما ذكره إيفاجريوس، لأن عمل "المُلْزِمين" كان مقصوراً فقط على المتخاذلين أو المتكاسلين فى دفع الضرائب، أى أنها كانت منوطة بالجزء وليس بالكل، وبخصوص تقييد أيادى سُلطات البلديات، فهو غير دقيق، لأن أعضاء مجالس المدن أو البلديات

حسن عبد الوهاب حسين، المرجع نفسه، ص ٨٨.

(Codex Justinianus, I. 34. 2 and 3).

[٢]Codex Justinianus, X. 19. 9; Evagrius, Op, Cit., p. 193; See also, Holmes, Op, Cit., Vol. 1, pp. 158-159; Bury, Op, Cit., Vol. 1, p. 443; Stein, Op, Cit., Tome 2, p. 211; Vasiliev (A.A.), Op. Cit., p. 113; Jones, Op, Cit., Vol. 1, p. 236; Capizzi, Op, Cit., p. 148; Nicks, Op, Cit., p. 224.

انظر أيضاً أسد رستم، الروم، الجزء الأول، ص ١٣٧. السيد الباز العرينى، المرجع نفسه، ص ٥٣. زبيدة محمد عطا، المرجع نفسه، ص ٢١٩. محمد فتحى الشاعر، المرجع نفسه، ص ٥٦. عفاف سيد صبره، المرجع نفسه، ص ٦٣.

[١]Codex Justinianus, X. 19. 9.

[٢]Priscian, Op, Cit., p. 23; Evagrius, Op, Cit., p. 193.

استمروا فى تحصيل الضرائب تحت إشراف "المُلْزِمين"، وعلى هذا لم يكن عمل "المُلْزِمين" انتقاصاً من تلك السُلطات بقدر ما كان إضافة لها، أما بشأن تناقص أو تضاؤل حصيلة الضرائب، فهو غير صحيح، لأن إصلاح نظام تحصيل الضرائب ساعد على زيادة دخل الخزانة العامة، كما سيتضح فيما بعد، وإذا كان هذا الإصلاح قد أفسح المجال لبعض التجاوزات التى صدرت بحق دافعى الضرائب، فإن ذلك لا يعدو أن يكون سوى استثناء، ولا يُمكن اعتباره قاعدة للحكم عليه.

راعى أنستاسيوس مصلحة الفقراء فى دفع الضرائب، فلم يُجبرهم على دفعها مرة واحدة، وإنما على أقساط متساوية، بشرط ألا ينصرم العام الضريبى دون دفعها، وخير مثال على ذلك ضرائب الأرمينياكا Armeniaca التى أمر الأرمن بسدادها على ثلاثة أقساط متساوية بدلاً من قسطين[١]، كما أمر أنستاسيوس بعدم إجراء أى تغيير فى مواعيد دفع الضرائب، وبما يُخالف مصلحة دافعيها، أو استثناء مسئول ما من دفع الضرائب المستحقة عليه، أو تأجيل سدادها دون إذن إمبراطورى، أو استخدام حصيلة الضرائب المُخصصة للخزانة العامة فى استخدامات غير المخصص لها، وحذر الإمبراطور من يفعل ذلك بغرامة قدرها خمسون رطلاً من الذهب، بالإضافة إلى سداد مقدار العجز الذى تسبب فيه[٢].

وبالإضافة إلى ما سلف ذكره، فقد اهتم أنستاسيوس بأحوال السكان فى المناطق المنكوبة بكوارث طبيعية أو بتأثير الحروب، حيث قام بتخفيض الضرائب على سكان مقاطعة ميزوبوتاميا عام ٥٠٠ م، عندما اشتكى الأهالى من نقص المحصول بسبب الجراد[٣]، كما أمر بنفس الشيء فى المناطق التى تأثرت بالحرب مع الفرس (٥٠٢ – ٥٠٥ م)، وأعفى سكان آمد من الضرائب لمدة سبع سنوات بعد خروج الفرس من المدينة عام ٥٠٥ م[٤].

---

[٣] Codex Justinianus, X. 16. 13.

[١] Ibid.

يبدأ العام الضريبى فى الأول من شهر سبتمبر من كل عام، وينتهي فى نفس الشهر من العام الضريبى التالى، وكانت الضرائب السنوية تُسدد على ثلاثة أقساط متساوية فى الأول من يناير January والأول من مايو May والأول من سبتمبر September .

(Codex Justinianus, X. 16. 13).

[٢] Joshua the Stylite, Op, Cit., pp. 27 – 28.

ميزوبوتاميا ولاية رومانية يحدها من الجنوب الشرقي ولاية أسروينة، ومن الشرق ولاية الفرات، ومن الجنوب صحراء بادية الشام، كانت نصيبين عاصمة الولاية، وعلى أثر تخلي الرومان عن نصيبهم بموجب مُعاهدة ٣٦٣م، صارت آمد عاصمة الولاية.

(ODB, Vol. 2, p. 1348).

[٣] Joshua the Stylite, Op, Cit., p. 55, p. 75.

وتكملة للإصلاح الضريبى السالف الذكر، فقد أجرى أنستاسيوس إصلاحاً آخر على العملات النحاسية المتداولة فى عمليات البيع والشراء، ونال من وراء ذلك شهرة كبيرة، فقد اعتبره كابيزى من أفضل الأباطرة البيزنطيين فى الاهتمام بالتداول النقدى بعد قسطنطين الكبير[١]، ونقل عن بارتليه Bertele ما يلى "هناك فريق من علماء النقود الآن يميلون إلى جعل بداية النقد البيزنطى بالمعنى الحصرى فى عهد أنستاسيوس الأول، بسبب الإصلاح الذى أجراه على العملات النحاسية علاجاً للفوضى السائدة فى ذلك الحين"[٢].

ومنذ اعتلاء أركاديوس Arcadius (٣٩٨ – ٤٠٨ م) مقاليد الحُكم، لم تكن دور الصك تُصدر سوى نقود ذهبية وفئات من العملات النحاسية، وكان نقص الأخيرة وانخفاض قيمتها، قد سبب إزعاجاً ملموساً لدى معظم أفراد الشعب، بالرغم من وجود عملات فضية كافية[٣]، لذا بادر يوحنا البافلاجونى John of phlagoney رئيس دور الصك Comes Sacra Rumlargitionum عام ٤٩٨ م بإصدار الفوليس Foolis النحاس الجديد الذى يُساوى أربعين نومى Nummi، ثم أصدر ثلاث عملات نحاسية كأجزاء لهذا الفوليس الكبير مختلفة القيمة أى عشرون وعشر وخمس نومى على الترتيب[٤]، ولاشك فى أن تداول العملات النحاسية الجديدة، قد عاد بفائدة كُبرى على سكان الأقاليم، إذ سهّل بشكلٍ ملحوظ المعاملات التجارية بين الطبقات الفقيرة، وأتاح فى نفس الوقت هامشاً كبيراً من الربح للخزانة العامة من خلال عمليات البيع والشراء[٥].

وفى ضوء ما سبق ذكره، يُمكن القول أن برنامج الإصلاح المالى قد أثمر عن نتائج إيجابية تمثلت فى تفادى الإفلاس وتحقيق توفير مالى مُذهل جدير بالإعجاب، ويكفى إشارة يوحنا ليدز الذى عبّر عن ذلك " وترك عند وفاته ألوفاً من أرطال الذهب، والتى يصعب عدها أو

---

[٤] Capizzi, Op, Cit., p. 151.

[٥] Capizzi, Op, Cit., p. 151.

[١] Bury, Op, Cit., Vol. 1, p. 446; Jones, Op, Cit., Vol. 1, p. 236; Capizzi, Op, Cit., p. 151; Nicks, Op, Cit., p. 234.

[٢] Procopious of Gaza, Op, Cit., Col. 2823; Marcellinus, Chronicle of Marcellinus, Eng trans by Croke (B, (Sydeny, 1995) p. 32; Malalas, Op, Cit., p. 215; See also, Capizzi, Op, Cit., p. 151; Nicks, Op, Cit., 233.

انظر أيضاً السيد الباز العرينى، المرجع نفسه، ص ٥٣. عفاف سيد صبره، المرجع نفسه، ص ٦٢.

[٣] Capizzi, Op, Cit., p. 152; Nicks, Op, Cit., p. 237.

أسد رستم، الروم، الجزء الأول، ص ١٣٧.

حصرها"[١]، وجدد بروكوبيوس القصيرى نفس الإعجاب "وكان أنستاسيوس أعظم أباطرة الرومان حكمة وتدبراً، وترك عند وفاته ثلاثمائة وعشرين ألف رطل"[٢].

وإذا كانت إصلاحات أنستاسيوس قد ساهمت فى دعم اقتصاد الدولة، فإن نفس الإصلاحات قد ساهمت أيضاً فى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، أو ما يُعرف "بزيادة رخاء المواطنين"، جراء إلغاء ضريبة المهن الحرفية وتخفيض ضريبة الماشية، والتوزيع العادل للأعباء الضريبية، وتنشيط المعاملات التجارية، ولعل تعلق الأقاليم الشرقية النائية بحُكم الإمبراطور، وعدم انضمامها إلى الملك الفارسى أكبر دليل على ذلك، ولو كانت هذه الشعوب غير راضية عن حكم أنستاسيوس لسارعت بالانضمام إلى نفس الخصم، ولو بحجة الاختلافات المذهبية[٣].

وبالرغم من إشادة المصادر بإصلاحات أنستاسيوس المالية، فإن من المصادر أيضاً من انتقدها، فقد اتهمه يوحنا ليدز بالتسبب فى الفقر والجوع والمرض والخراب الشامل بسبب بُخله، وزاد فى تهكمه مُحذراً الإلهة سكيلا Skilla أن تحترس من خطر أنستاسيوس فهو قادر على صهرها وتحويلها إلى نقود[٤]، وكرر خلفه جستين الأول Justin I (٥١٨ – ٥٢٧ م) نفس الشكوى بأسلوب أقل سخرية متهماً إياه بأنه "وقع ضحية هوس التوفير"[٥].

وبالرغم مما تنطوى عليه هذه الاتهامات من سخرية، فإنها تُشكل فى آخر المطاف مديحاً، لأن أنستاسيوس لم يكن بمثابة "الإمبراطور الجشع" أو "الجامع للأموال لنفسه وأسرته"، فقد كان يُنفق بكرم إلى حد إثارة يوحنا ليدز نفسه "ولكنه من ناحيةٍ أخرى كان حكيماً ومثقفاً ودوداً ونشيطاً وكثير الكرم ولا يغضب وشديد الحرص على الآداب بحيث أراد أن يُكافئ

---

[٤]John Lydus, Op, Cit., p. 244; See also, Bury, Op, Cit., Vol. 1, p. 446; Oman (C.H.),The Dark Ages, 476-918, (London, 1928), p. 52; Stein, Op, Cit., Tome 2, p. 193;Vasiliev, Op, Cit., Vol. 1, p. 114; Jones, Op, Cit., Vol. 1, p. 237; Capizzi, Op, Cit., p. 139; Nicks, Op, Cit., p. 206; Tsirpanlis (C.N.), "John Lydus on the Imperial Administration", B., Tome Xliv, (Bruxelles, 1974), pp. 479-501, p. 493.

[١]بروكوبيوس القيصرى، التاريخ السرى، ص ١٣٩.أومان، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة مصطفى طه بدر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٤٩. السيد الباز العرينى، المرجع نفسه، ص ٥٣. سيد أحمد على الناصرى، الروم والمشرق العربى، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٦. زبيدة محمد عطا، المرجع نفسه، ص ٢١٩. محمد فتحى الشاعر، المرجع نفسه، ص ٥٦. عفاف سيد صبرة، المرجع نفسه، ص ٦٢.

[٢]Capizzi, Op, Cit., 152.

[٣]John Lydus, Op, Cit., pp. 240 – 241.

[٤]Codex Justinianus, II. 7. 25; See also, Vasiliev, Justin the First, p. 375.

، الذى يربط إيطاليا Messinaسكيلا، إلهة إغريقية، اشتهرت بانقضاضها المُفاجئ على السفن التى تعبر مضيق مسينا بصقلية.

(EB, Vol. 24, p. 522).

معلميها.. كان إذن طيباً، وكما قلت لم يشأ قط رد أى طالب خائباً إلى حدٍ لم تخل معه أية مدينة أو قصر أو منزل أو موضع فى إمبراطورية الرومان بأسرها من إحساناته"[١].

وهناك نقد آخر مفاده إغفال أنستاسيوس ثراء بعض حكام الأقاليم على حساب المواطنين المساكين المحرومين من حماية الحكم المركزى[٢]، لا عجب أن يكون هذا الأمر قد حدث فى سنى حكمه الأخير، يوم أن أصبح طاعناً فى السن، ولم يعد قادراً على احتواء الأوضاع، لكن يكفى أن نضع فى الاعتبار الشدة التى كافح بها الفساد فى تولى المناصب، لنُدرك مدى محدودية مسئوليته فى مثل هذا الانحلال أو التعسف العام[٣].

ثالثاً : الجانب القضائى :

حرص أنستاسيوس على تطوير القوانين لتتماشى مع خدمة الإنسان ومصلحة المجتمع، كما حرص على أن تأخذ العدالة مجراها بين المتقاضين فى رسوم الدعاوى دون تمييز لأحد مهما كان منصبه، وبذلك أكد الإمبراطور على مبدأ المساواة المطلقة بين الناس أمام شريعة القانون، كما وقف ضد تجاوزات القضاة الذين يُخالفون ضمائرهم من أجل تحقيق مكسب مادى.

وفيما يتعلق بتطوير القوانين، فيأتى على رأسها قانونه الصادر عام ٤٩٦ م، والذى قصر بموجبه تسجيل "الهبات Gifts" على "مسجل الملكيات Master of Census" بعد أن كانت من اختصاص رؤساء المدن وقضاتها وحماتها[٤]، والهدف من ذلك تحديد الاختصاص أو المسئولية، ومنع نشوب أية خلافات ومُنازعات بين أكثر من جهة، فضلاً عن سهولة الرجوع إلى الموظف المختص إذا ما استدعت الضرورة ذلك، وعاقب القانون المانح للهبة بغرامة مالية إذا ما تعرض لأى ضغط أو إكراه يُجبره على تقديم الهبة، ولم تقتصر العقوبة

---

(١) John Lydus, Op, Cit., p. 240.

(٢) John of Antioch, Fragments, Eng Trans by Mariev (S.), (Berlin, 2008), p. 463.

(٣) Capizzi, Op, Cit., p. 155.

(١) Codex Justinianus, VIII. 53. 32.

مسجل الملكيات، موظف يتبع إدارة السجلات، تنحصر مهمته فى تسجيل الملكيات الزراعية فى دفاتر رسمية خاصة بها، وفى هذه الدفاتر تسجل كل حيازة، ومقدار الضرائب الواجبة عليها، واسم دافع الضريبة سواء كان مالكاً أو مستأجراً، ونوع المحصول المزروع فيها، وحالة ريها، وكذلك حالة الملكية وتاريخ انتقالها من مالك لآخر.

(ODB, Vol. 1, p. 363).

حماة المدن، أنشئ هذا المنصب أساساً لمواجهة ظاهرة انتشار المحسوبية فى إدارات الدولة المختلفة، واتسعت سلطات "حماة المدن" لتشمل أموراً أخرى مثل رفع الظلم عن الفقراء بشأن تقديرات الضرائب، والإشراف على السوق وضمان تزويده بمختلف أنواع السلع، وحفظ الأمن فى المدينة، ويشترط فى الشخص المرشح لهذه الوظيفة الحصافة والنزاهة والسمعة الطيبة.

(Codex Justinianus, I. 55. 9).

على المانح، إذ شملت أيضاً الممنوح له، وكذا مَنْ يقوم بتسجيلها، ولاشك فى أن مُحاربة الابتزاز الذى يتعرض له الضعفاء من أفراد المجتمع، كان أيضاً من أسباب صدور ذلك القانون[١].

وبخصوص رسوم التقاضى فى المحاكم، فقد أوجب الإمبراطور بموجب قانونه غير المؤرخ على تحقيق المساواة بين المتقاضين فى رسوم الدعاوى، وبعبارة أخرى المسئول الذى يتمتع بإعفاء كلى أو جزئى فى رسوم التقاضى، ويرفع دعوى ضد شخص آخر، فإن الأخير يتمتع بنفس الدرجة من الإعفاء[٢]، وربما يكون تفسير ذلك هو منع المسئولين من أصحاب الإعفاءات من الكيد لآخرين بدعاوى قد تكون غير صحيحة ضدهم حتى يُكبدونهم رسوم التقاضى، ومن خلال ما سبق يظهر حرص الإمبراطور على تحقيق العدالة المُطلقة بين المتقاضين، فهو من ناحيةٍ يُحافظ على الحقوق والامتيازات القديمة التى كانت تعفى بعض الأشخاص من رسوم التقاضى، وفى نفس الوقت يمنع هؤلاء من الكيد لآخرين باستغلال هذا الحق فى الإعفاء من الدعوى.

وبخصوص التلاعب فى الأحكام القضائية وبما يُخالف القانون من أجل تحقيق منفعة أو مصلحة خاصة، فقد نبه أنستاسيوس عام ٤٩١ قضاته إلى ضرورة التمييز بين المراسيم الإمبراطورية التى تُطبق كقانون عام، وبين المراسيم الإمبراطورية التى تُطبق كقانون خاص وفى حالات مُعينة، ولا تنطبق بالضرورة على كل الحالات، وبعبارة أخرى فقد حذر الإمبراطور قضاته من مغبة استخدام المراسيم الإمبراطورية الخاصة كقانون عام، وهو نفس التحذير الذى أشار إليه جستنيان فى صدر مدونته[٣].

رابعاً : الجانب الزراعى :

---

[٢]Codex Justinianus, VIII. 53. 32.

نص القانون على ضرورة إشهار الهبة (أرض – عقار) لكى تكون صحيحة وشرعية، وكان الإشهار يتطلب حضور القاضى أو حاكم المدينة، بالإضافة إلى شهود من الجيران، أو أى أشخاص آخرين أثناء إدراج الهبة فى السجلات الحكومية، ولم يشترط القانون تسجيل الهبات الممنوحة للأباطرة، طالما كان هناك شهود، أى أن الهبة كانت شفهية ولم تكن مكتوبة أو مُسجلة فى السجلات الحكومية.

(Codex Justinianus, VIII. 53. 30; C. VIII. 53. 31).

[٣]Codex Justinianus, VII. 51. 6.

تمتع بعض الأشخاص بامتيازات تعفيهم كلياً أو جزئياً من دفع رسوم التقاضى، ومن نال الإعفاء الجزئى أعضاء المجلس الإمبراطورى ومبعوثو الإمبراطور ورؤساؤهم وموظفو الإدارات الإمبراطورية، والجنود الذين يُؤدون الخدمة العسكرية، ورجال الدين باستثناء الأساقفة، ومن نال الإعفاء الكلى المحامون والأساقفة، وموظفو الخزانة العامة، والفقراء من المحتاجين.

(Codex Justinianus, XII. 10. 2; C. XII. 21. 8; C. XII. 35. 18; C. I. 3. 25 and 33).

[١]Codex Justinianus, I. 22. 6.

انظر أيضاً مدونة جستنيان فى الفقه الرومانى، ترجمة عبد العزيز فهمى، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩.

كان نقص العمالة الزراعية من أبرز المشاكل التى تُهدد قطاع الزراعة، وكان على الإمبراطور أن يجد وسيلة لاستمرار زراعة الأرض دون انقطاع، لأن عدم زراعتها يعنى أن تتكبد الخزانة العامة خسارة كبيرة، ومن هنا استلزم الأمر اتخاذ إجراء لضمان وجود عمال للأرض، وبالتالى استمرار زراعتها، وهو ما عُرف باسم "التشريع الزراعى Agrarian Legislation"[١].

ومن أجل التغلب على تلك المشكلة، أصدر أنستاسيوس عام ٥٠٠ م قانوناً مفاده أن الفلاح الحر الذى يستأجر قطعة أرض أو مزرعة لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً، يظل مرتبطاً بالأرض ولا يجوز له تركها، ومن ثم يُصبح قناً Colonus ، بيد أنه من ناحيةٍ أخرى يكون حراً فى جميع أموره الشخصية الأخرى[٢]، ولاشك فى أن ذلك القانون كان فى صالح الدولة وكبار ملاك الأراضى، الأمر الذى دفع جستنيان إلى الإبقاء عليه وتعديله ليشمل أبناءهم أيضاً[٣].

خامساً : الجانب الاجتماعى :

لم يكن أنستاسيوس أقل إدراكاً لقضايا مجتمعه من أسلافه البيزنطيين، فقد كان مُلماً بحجم وطبيعة تلك المشكلات وسُبل حلها، لما يُمثله ذلك من أهمية كبرى فى بناء المجتمع وتطوره.

وفيما يتعلق بإصلاح شأن الأسرة، فقد أصدر الإمبراطور قانونه عام ٤٩٧ م، الذى أجاز فيه للزوجة أن تُبادر إلى الزيجة الثانية بعد مرور سنة واحدة فقط من طلاقها، وليس خمس سنوات كما جرت العادة بذلك، بشرط أن يكون سبب الطلاق مُخالفاً للأسباب الواردة فى قانون تيودوسيوس الثانى وفالنتنيان[٤]، وينسب إلى الإمبراطور قانونه الصادر عام ٥١٠ م، الذى حرم

---

[٢] Nicks, Op, Cit., p. 238.

[١] Codex Justinianus, XI. 48. 19; See also, Stein, Op, Cit., Tome 2, p. 208; Vasiliev, Byzantine Empire, p. 113; Capizzi, Op, Cit., 147.

انظر أيضاً السيد الباز العرينى، المرجع نفسه، ص ٦١، محمد فتحى الشاعر، المرجع نفسه، ص ٥٧.

كان القن أو الأجير الزراعى حر بالمولد، وكان من حقه امتلاك المال وتوريثه لأبنائه، وأن يلجأ إلى القضاء ويُقيم الدعوى، بينما حرم العبد من هذه الحقوق، وغالبية الأقنان كانوا فى الأصل من صغار الملاك الذين ساءت أحوالهم بسبب بهاظة الضرائب، وبالتالى عجزوا عن زراعة الأرض، ومن ثم لجأوا إلى تسليم أراضيهم طواعيةً للأعيان نظير حمايتهم "، وقد تطور هذا النظام ليُصبح نواة نظام Commendatioمن ظلم جباة الضرائب، وعرف هذا النظام باسم "الوصاية فى العصور الوسطى. Feudalistالإقطاع

(سيد أحمد على الناصرى، تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسى والحضارى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٨٦).

[٢] Nicks, Op, Cit., p. 239.

[٣] Codex Justinianus, V. 17. 9; See also, Nicks, Op, Cit., p. 247.

الأسباب الواردة فى قانون تيودوسيوس الثانى وفالنتنيان هى : ألا تكون الزوجة زانية، أو متعاطية للسحر، أو قاتلة، أو متجرة بالرق، أو نابشة للقبور، أو متعاونة مع اللصوص، أو اختلست شيئاً من الهيكل، أو مشاركة الغرباء فى الولائم بلا علم زوجها أو موافقته أو تبيت فى الخارج بلا علة مُبررة ومقبولة، أو حاولت قتل زوجها بالسم أو بالسيف، أو متواطئة فى مؤامرة ما لقلب نظام الحكم، أو ثبت تورطها بجرم التزوير، أو ثبت تعديها عليه باليد.

بموجبه حفلات الرقص والمجون فى كل مدن الإمبراطورية، لما لها من آثار سيئة على المجتمع، إذ كان الأثرياء يضعون ثرواتهم بأكملها إرضاءً لمعشوقاتهم وبائعات الهوى المحترفات، مما أدى إلى إفلاسهم وزيادة حالات الطلاق وخراب الأسرة[١]، كما ينسب إلى الإمبراطور قانونه الصادر فى عام ٥١٧ م، الذى أوجب بمقتضاه حق الأب فى الحفاظ على حقوق أبنائه غير الشرعيين، شريطة أن يُسجل ذلك فى وصيته، حتى لا يتعرضوا لمكائد الأنسباء بعد وفاة الأب[٢].

كان لغياب الآباء عن تحرير أبنائهم من سلطتهم، أثره الكبير فى تعطيل تلك الإجراءات، لاسيما إذا كان هؤلاء الآباء بعيدين عن أبنائهم لظروف عملهم، فقد كان القانون يُلزم الأب والابن بالحضور معاً أمام القاضى المختص من أجل كتابة عقد يُحرر الآباء بمقتضاه الأبناء من سُلطتهم، واختصاراً لعامل الوقت من جهة، وتسهيلاً للإجراءات القانونية من جهةٍ أخرى، فقد أوجب الإمبراطور بموجب قانونه لعام ٥٠٢ م بعدم التزام الآباء بالحضور إلى المحكمة، إذ يُمكنهم إرسال شهادة خطية إلى القاضى المختص تُفيد بموافقتهم على تحرير أبنائهم، شريطة أن يُعلن الأخيرين أيضاً موافقتهم فى شكل شهادة خطية أمام نفس القاضى، عندئذٍ تكون إجراءات التحرر سليمة من الناحية القانونية[٣].

لقد كانت هناك فوائد جمة من وراء تحرر الابن من سُلطة أبيه، فعلى المستوى الشخصى يعنى استقلاله فى حياته واعتماده على نفسه، وبالأحرى الارتباط بمن يُحب وتأسيس عش الزوجية، والحصول على حقوقه كاملةً فى الميراث دون أن يُنازعه أحد[٤]، وعلى المستوى الرسمى تعنى تحمله واجباته المدنية المفروضة عليه، وأداء الضريبة باعتباره عضواً عاملاً فى

(Codex Justinianus, V. 17. 8).

[١]Joshua the Stylite, Op, Cit., p. 36.

انظر أيضاً سيد أحمد على الناصرى، الروم والمشرق العربى، ص ٧٥.

[٢]Codex Justinianus, V. 27. 6; Malalas, Op, Cit., p. 225; Nicks, Op, Cit., p. 247.

[٣]Codex Justinianus, VIII. 48. 5; See also, Nicks: Op, Cit., p. 247.

كانت إجراءات تحرير الأبناء من سُلطة آبائهم تتم عند بلوغ الابن السادسة عشر، حيث يُقام فى السابع عشر من شهر مارس من كل عام عيد الفتية Liberalia، وفيه يخلع الفتيان رداء الطفولة، ويضعون بدلاً منه عباءة الرجال، ويذهبون لأول مرة مع آبائهم إلى الفورم الرومانى لتسجيل أسمائهم فى قوائم المواطنين، ومنذ تلك اللحظة كان الأبناء يعتبرون فى نظر القانون رجالاً.

(سيد أحمد على الناصرى، الرومان من القرية إلى الإمبراطورية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٠١).

[١]Codex Justinianus, VI. 48. 11.

المجتمع، والدفاع عن تراب الوطن من خلال تأدية الخدمة العسكرية، والقيام بواجبات الوصاية على إخوته وأخواته من القصر، طالما له الحق فى وراثتهم[١].

وإذا كان أنستاسيوس قد ألزم المحررين من آبائهم بواجب الوصاية على القصر من الأسوياء، مادام لهم الحق فى وراثتهم، فقد ألزمهم أيضاً بنفس الواجب على القصر من ذوى الأمراض العقلية Insane بموجب قانونه غير المؤرخ[٢]، والقانون له عيوبه ومزاياه، وتتمثل عيوبه فى استمرار الوصاية مدى الحياة، وما يتطلبه ذلك من أعباء بدنية وعصبية، وتظهر مزاياه فى تمتع الوصى بميراث القصر طوال حياته أيضاً.

وبشأن الإعفاء من واجب الوصاية على القصر، فقد أشارت قوانين دقلديانوس بالإلزام لهذه الوصاية، وبالرغم من ذلك، فإنه يُمكن لصاحب الوصاية أن يتخلى عن واجب الوصاية لأمر ما على أقربائه القصر، فقد أعفى أنستاسيوس "دعاة الصمت" فى القصر الإمبراطورى من هذه الوصايا، بموجب قانونه الصادر فى ٤٩٦ م[٣]، ومن المرجح أن يكون هذا القانون قد صدر بناء على طلبهم، لأن ظروف عملهم كانت تتضارب مع واجبات الوصاية.

وحفاظاً على أرواح البشر من الموت، فقد ألغى أنستاسيوس "مصارعة الحيوانات المفترسة" Venationes، فى جميع مدن الإمبراطورية ٤٩٩ م[٤]، وقد أسدى أنستاسيوس خدمة

---

[٢]Codex Justinianus, V. 30. 4.

كانت الوصاية الشرعية على الإناث تسند إلى الأجداد بموجب قانون الألواح الاثنى عشر، وبعد ذلك أسندت إلى أقرب الأقربين، أى إلى الأخ أو العم وسائر الأقارب الشرعيين، وكانت الوصاية على الذكور من واجب الأعمام إذا لم يعتذروا، أما الوصاية على اليتيم فكانت من واجب الأنسباء ما لم يكونوا قد فقدوا حقوقهم الشرعية.

(Codex Justinianus, V. 30. 1 and 2).

[٣]Codex Justinianus, V. 70. 5; See also, Nicks, Op, Cit., p. 247.

[٤]Codex Justinianus, V. 62. 25; See also, Nicks, Op, Cit., p. 247.

حدد القانون خمسين يوماً للإعفاء من مهمة الوصاية، تبدأ من اليوم الذى يُعلن فيه القاضى قرار الوصاية لمن أسندت إليه المهمة، ولا يعفى من تلك المهمة المخصون أو المعتقون أو المزارعون أو العور، وأعفى القانون محصلى الضرائب والملاحين من واجب الوصاية لظروف عملهم.

(Codex Justinianus, V. 62. 24).

[١]Joshua the Stylite, Op, Cit., p. 24; Procopius of Gaza, Op, Cit., Col. 2815; Priscian,Op, Cit., p. 524; Theodore Lector, Op, Cit., Col. 210; Theophane, Op, Cit., p. 221; See also, Lebeau, Op, Cit., Tome 2, p. 249; Oman, Op, Cit., p. 47; Vasiliev, Byzantine Empire, p. 114; Jones, Op, Cit., Vol. 1, p. 244.

انظر أيضاً سيد أحمد على الناصرى، الروم والمشرق العربى، ص ٧٥.

ظهرت مصارعة الحيوانات المفترسة مثل الأسود والنمور فى العصر الجمهورى، وكانت من أحب العروض الرياضية عند الرومان، وكانت تُقام ابتهاجاً بالمناسبات المختلفة مثل وضع حجر الأساس لأحد المعابد، أو افتتاح أحد المبانى الهامة، أو لهزيمة الأعداء، وكان الرجال الذين يخوضون تلك المصارعة من أسرى الحروب أو المجرمين، وقد تناقصت دموية تلك العروض فى عصر الإمبراطورية، بعد أن أصبح المصارعون أو المجالدون أكثر تسليحاً.

عظيمة للإنسانية بذلك القانون، فكم من روح أريقت دماؤها، لا لشيءٍ ارتكبوه سوى تسلية وإمتاع نظارة السيرك !

ومراعاة لفقراء مدينة الرها وظروفهم الصحية، فقد أعفاهم الإمبراطور من واجب إمداد فرق الجيش بالمياه، بموجب قانونه لعام ٥٠٠ م[١]، وقد أزال الإمبراطور بموجب ذلك القانون هماً كان يُؤرق الناس، ويسعون بشتى الطرق لتجنبه، وبقدر الإمكان تفاديه، لما فيه من أعباء بدنية وجسدية، تضعف بنيتهم وتُسبب عجزاً لأطرافهم.

وينسب لأنستاسيوس قانونه لعام ٥١٢ م، والذى أبطل بموجبه عادةً "وشم العبيد" Slaves tattooing، "إنها إرادتنا أن نُحرر من يقعون تحت نير العبودية، فكيف نرضى أن يستعبد الأحرار؟"[٢]، والقانون يرفع من قدر ومكانة الإمبراطور، فقد أزال وصمة عار كانت توسم بها الإنسانية منذ أمدٍ بعيد.

وحفاظاً على موارد المياه، فقد حذر أنستاسيوس كل من تسول له نفسه سحب المياه من القنوات العامة للاستخدام الخاص دون تصريح إمبراطورى، وأنذر من يفعل ذلك بغرامة قدرها عشرة أرطال من الذهب[٣]، وبهذا القانون أعلى أنستاسيوس من واجب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة، لأن القنوات العامة كانت مُخصصة لخدمة مرافق الدولة مثل

(على عبد التواب وآخرون، مدخل إلى الدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٤٢).

[٢] Joshua the Stylite, Op, Cit., p. 30.

كانت مدة ذلك الالتزام تتراوح بين عام إلى ثلاثة أعوام، يخلى بعدها سبيل الفرد ليستمتع بالإعفاء بضع سنين، قبل أن يستدعى مرة أخرى للخدمة، وكانت تسقط فترة السماح والإعفاء المؤقت فى أوقات الضرورة، أو ندرة وجود المؤهلين للخدمة.

(سيد أحمد على الناصرى، الناس والحياة فى مصر زمن الرومان فى ضوء الوثائق والآثار، ٣١ ق.م – ٦٤١ م، القاهرة ١٩٩٥، ص ٣٥١).

[١] Malalas, Op, Cit., p. 225.

الوشم، عادة فارسية قديمة، أخذها الإغريق عن الفرس، ثم نقلها الرومان بعد ذلك من الإغريق، وكان العبيد يشمون خلف رقابهم تعبيراً عن وضعهم الاجتماعى فى الدولة، وبحلول القرن الرابع الميلادى، كان الجنود يشمون على أيديهم تعبيراً عن وضعهم الوظيفى داخل الجيش، ومع مطلع القرن الخامس الميلادى، كان الوشم يُعبر عن الحالة الاقتصادية حاكم الرها عندما وشم فقراء المدينة خلف رقابهم وقت المجاعة للدلالة Demosthenesلصاحبه، كما فعل ديموثينيس على استحقاقهم الخبز عن غيرهم.

(Joshua the Stylite, Op, Cit., p. 31).

[٢] Codex Justinianus, XI. 43. 11.

اهتم الأباطرة بأمر القنوات المائية العامة، ووضعوا التشريعات التى تكفل حمايتها مثل العناية بنظافتها، وعدم تغيير مسارها لتحقيق منفعة خاصةً، أو سحب المياه دون إذن إمبراطورى وكان المشرفون على إدارتها ذات وضع وظيفى متميز، حيث كانوا يعفون من واجب الخدمات العامة.

(Codex Justinianus, XI. 43. 1 and 2).

الحمامات العامة والكنائس والأديرة وغيرها من دور المناسبات العامة، وليس لأصحاب المزارع الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع

- المختصرات.

أولاً: المصادر الأجنبية.

ثانياً: المصادر الأجنبية المعربة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية.

رابعاً: المراجع العربية.

- المختصرات:

B : Byzantion

CSHB : Corpus Scriptorum Historiae Byzantinae

DHGE : Dictionnaire D'Histoire et de Geographie Ecclesiastiques

EB : Encycleopaedia Britannica

ODB : Oxford Dictionary Byzantium

PG : Patrologia Graecae

أولاً: المصادر الأجنبية:

- Codex Justinianus, Eng Trans by Blume (F.H), (University of Wyoming, 2005), Without Pages Number, on the Internet: http://www.uwyo.edu/lawlib/blume-justinian.
- Evagrius, The Ecclesiastical History of Evagrius, Eng Trans by Whittby (M.), (Liverpool, 2000).
- John Lydus, De Mgistratibus, ed. Niebuhrii (B.G.), in CSHB, (Bonnae, 1846).
- John of Antioch, Fragments, Eng Trans by Mariev (S.), (Berlin, 2008).
- Joshua the Stylite, Chronicle, Eng Trans from Syriac by Wright (C.W.), (Cambridge, 1882).
- Malalas, Chronicle, Eng Trans by Jefferys (E.), (Melbourne, 1988).
- Marcellinus, Chronicle of Marcellinus, Eng trans by Croke (B.), (Sydeny, 1995).
- Priscian, Laudes sapientissimi imperatoris Anastassii, isaurici et parthici et Gotthici Victoris, Dictae A Prisciano Grammatico, in CSHB, Vol. 10, Part 1, (Bonnae, 1829).
- Procopius of Gaza, Panegyricus in Imperatorem Anastasium, in PG, Vol. 87, (Belgium, 1967).
- Theodore Lector, Ecclesiastical Historiae, ed. J.P. Migne, in PG, Vol. 86, (Belgium, 1966).
- Theophanes, Chronicle, Eng Trans by Mang (H.), Scott (P.), (Oxford, 1977).

ثانياً: المصادر الأجنبية المُعربة:

- بروكوبيوس القيصرى، التاريخ السرى، ترجمة على زيتون، دمشق، ٢٠٠٣.
- مدونة جستنيان فى الفقه الرومانى، ترجمة عبد العزيز فهمى، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Bury (J.B.), History of the later Roman Empire, Vol. 1, (London, 1958).

- Dictionnaire D'Histoire et de Geographie Ecclesiastiques, Tome II, (Paris, 1914).
- The Encyclopedia Britannica, Vol. 24, (London, 1882).
- Holmes (W.G.), The Age of Justinian and Theodora, Vol. 1, (London, 1912).
- Jones (A.H.M.), A History of the later Roman Empire, Vol. 1, (Oxford, 1964).
- Lebeau (C), Histoire du Bas Empire, Tome 7, (Paris, 1927).
- Nicks (F.K.), The Regin of Anastasius I, 491-518, (Oxford, 1998).
- Oman (C.H.), The Dark Ages, 476-918, (London, 1928).
- The Oxford Dictionary of Byzantium, 3 Vols, (Oxford, 1991).
- Stein (E.), Histoire du-bas Empire, Tome II, (Paris, 1949), Tome 2.
- Tsirpanlis (C.N.), "John Lydus on the Imperial Administration", in B., Tome Xliv, (Bruxelles, 1974).
- Vasiliev (A.A.):
  - Justin the First, (Cambridge Massachusetts, 1950).
  - History of the Byzantine Empire, (Madison, 1984).

رابعاً: المراجع العربية:

- أسد رستم، الروم فى سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، الجزء الأول ، بيروت ، ١٩٨٨.
- السيد الباز العرينى، الدولة البيزنطية ، ٣٢٣ – ١٠٨١ م، القاهرة ، ١٩٦١.
- أومان، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة مصطفى طه بدر، القاهرة، ١٩٥٣.
- بينز (نورمان)، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة حسين مُؤنس ومحمود يوسف زايد، القاهرة، ١٩٥٠.
- حسن عبد الوهاب حسين، معالم التاريخ البيزنطى السياسى والحضارى، الأسكندرية، ٢٠٠١.
- رستوفتزف (ميخائيل)، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة ومراجعة زكى على ومحمد سليم سالم، جـ٢، القاهرة، ١٩٥٧.
- رنسيمان (ستيفين)، الحضارة البيزنطية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، القاهرة، ١٩٦١.
- زبيدة محمد عطا، الدولة البيزنطية من قنسطنطين حتى أنستاسيوس، القاهرة، بدون تاريخ.
- سيد أحمد على الناصرى
  - الرومان من القرية إلى الإمبراطورية، القاهرة، ١٩٧٦.
  - تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسى والحضارى، القاهرة، ١٩٩١.
  - الروم والمشرق العربى، القاهرة، ١٩٩٣.

- الناس والحياة فى مصر زمن الرومان فى ضوء الوثائق والآثار، ٣١ ق.م – ٦٤١ م، القاهرة ١٩٩٥.
- عفاف سيد صبره، تاريخ الدولة البيزنطية، القاهرة، ٢٠١٢.
- على عبد التواب وآخرون، مدخل إلى الدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- محمد فتحى الشاعر، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية فى القرن السادس الميلادى "عصر جوستنيان"، القاهرة، ١٩٨٩.